الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠١١

الخميس، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٢/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد جاغني	(غامبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/516)

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/646)

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/649)

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/663)

99-85442

9985442

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد دينيس دانغي ريواكا، الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو ١٩٩٩. وإنني لعلى يقين أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير ريواكا على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/516)

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/646)

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/649)

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/663)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، بلغاريا، بيلاروس، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، المكسيك، النرويج، هنغاريا، اليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد نيشو (ألبانيا)؛ والسيد كاستروب (ألمانيا)؛ والسيد ييل تشينكو (أوكرانيا)؛ والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الاسلامية)؛ والسيد فولسي (إيطاليا)؛ والسيد سوتيروف (بلغاريا)؛ والسيد سيشوف (بيلاروس)؛ والسيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)؛ والسيدة بوليتش غرسيتش (كرواتيا)؛ والسيد رودريغيز باريا (كوبا)؛ والسيد نيهوس (كوستاريكا) والسيد تيو المكسيك؛ والسيد كولبي (النرويج)؛ والسيد إردوس (هنغاريا)؛ والسيد ساتوه (اليابان) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تلقيت طلبا مؤرخا ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ من السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش بالسماح له بالادلاء ببيان أمام المجلس خلال مناقشته للبند المدرج في جدول أعماله. وبموافقة المجلس، أقترح دعوته للجلوس على طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد يوفانوفيتش مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق التالية: S/1999/516، رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة؛ S/1999/646، رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ S/1999/649، رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة

إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة؛ S/1999/663، رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يحيل بها رسالة مؤرخة بذات التاريخ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/661، التي تحتوي على نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، سلوفينيا، غابون، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وتُشارك البحرين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/661.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1999/650، رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/631 و S/1999/647 و S/1999/655، وهي رسائل مؤرخة ١ و ٥ و ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، على التوالي، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة.

تلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة لرسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص اتفاقات رامبوييه، ستصدر باعتبارها الوثيقة S/1999/648، ورسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل بها تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات بشأن تقييم الاحتياجات لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وستصدر باعتبارها الوثيقة S/1999/662.

وفقا للمقرر الذي اتخذ من قبل في الجلسة، أدعو الآن السيد يوفانوفيتش للإدلاء ببيان.

السيد يوفانوفيتش (تكلم بالانكليزية): إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهي ضحية العدوان الأحادي الجانب والوحشي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، كان لها هدفان أساسيان: أولا الدفاع عن نفسها في وجه العدوان، الأمر الذي نجحت فيه، وأن تحسم جميع القضايا والمشاكل المتصلة بكوسوفو وميتوهيا، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتحولت من مسار الحرب والدمار إلى مسار اتخاذ القرارات السياسية وسيادة القانون.

وبعد هذا العمل العسكري الانفرادي وغير المأذون به الذي قامت به الناتو ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - وهي دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة وأحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة العالمية - والذي استمر مدة شهرين ونصف، وضعت هذه المسألة أخيرا في جدول أعمال مجلس الأمن. ولكن للأسف تم ذلك بعد تأخير كثير وبعد وقوع العديد من الضحايا المدنيين، ودمار هائل وكارثة إنسانية ذات حجم منقطع النظير في تاريخ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن هذا العدوان موجها ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فحسب، ولكن ضد جميع الشعوب المحبة للسلام وجميع الذين يقفون في وجه المحاولات الرامية إلى إنشاء عالم ذي قطب واحد يستند إلى سياسة القوة وبسط الهيمنة والسيطرة العالمية. ومن هذا المنطلق فإن التدمير المنتظم الذي لحق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقتل المدنيين الأبرياء، الذي استمر فترة شهرين ونصف، كانا بمثابة إنكار لأبسط مبادئ ميثاق الأمم المتحدة جميعها، وخاصة مبادئ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ واحترام المساواة في السيادة بين الدول بغض النظر عن حجمها وقوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ بالإضافة إلى حق كل بلد في اختيار مساره إلى التنمية الداخلية وموقفه الدولي.

ويوغوسلافيا، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، قامت بتقديم الإنذارات في الوقت المناسب ولكن بلا جدوى، وطلبت حماية من مجلس الأمن بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، مطالبة إياه بأن يتصدى لسياسة القوة والاستبداد وأن يعمل بنشاط في سبيل إيجاد حل سلمي للحالة في كوسوفو وميتوهيا.

وتحت تأثير الضغوط من جانب البلدان التي قادت العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أعار مجلس الأمن أذنا صماء لطلبات يوغوسلافيا المتكررة بإدانة العدوان وإيقافه. ولذا فإن محاضر المنظمة العالمية ستسجل الحقيقة الشائنة المتمثلة في أن مجلس الأمن طوال ٧٨ يوما من العدوان الوحشي من جانب أقوى منظمة عسكرية على بلد صغير ومحب للسلام، لم يتمكن من التوصل إلى إدانة العدوان وإيقاف المعتدي. ومما يزيد من بشاعة الموقف أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تهاجم أيا من جيرانها ولم تهدد أحدا.

وظلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قبل العدوان وبعده تبدي اهتمامها بإيجاد حل سياسي للأزمة واستعدادها لذلك يحترم سيادة البلد ووحدته الاقليمية ويمكّن من تحقيق أكبر قدر من الحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا بما يكفل المساواة الكاملة لجميع أفراد الطوائف العرقية ويتمشى مع أسمى المعايير الدولية. وفي هذا الصدد، فإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة صربيا، أعربتا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وفي بداية عدوان الناتو، وبعد المحادثات التي جرت بين الرئيس ميلوسفيتش والسيد روغوفا، عن استعدادهما الذي لا لبس فيه للتوصل إلى حل سياسي في كوسوفو وميتوهيا من خلال محادثات مباشرة بين الحكومة الصربية وممثلي الأقلية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا.

وكذلك في ٩ أيار/مايو ١٩٩٩ اتخذ المجلس الأعلى للدفاع قرارا بشأن سحب جزء من وحدات جيش يوغوسلافيا وقوات الشرطة الخاصة من كوسوفو وميتوهيا، بعد القضاء على جيش تحرير كوسوفو الإرهابي. وقد ظلت أعمال قوات الأمن اليوغوسلافية في كوسوفو وميتوهيا تندرج في إطار الجهود المشروعة التي تبذلها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للقضاء على الإرهاب المدعوم والمحرض من الخارج بهدف فصل جزء من الأراضي التابعة لسيادة يوغوسلافيا. وبدلا من الترحيب بذلك فإن الناتو قد كثفت قصفها لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية محدثة بذلك هجرة واسعة للسكان المدنيين من كوسوفو وميتوهيا وغيرها من أجزاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي ذات الوقت، فإن الناتو بتركيز غاراتها على أهداف مدنية بحتة قد تسببت في معاناة لا توصف لجميع سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وإن الذين نفذوا التعليمات الخاصة بعدوان الناتو على يوغوسلافيا خلال الـ ٧٨ يوما الماضية قد انتهكوا جميع الاتفاقيات الدولية المعروفة وقوانين الحرب وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولم ينج أي هدف مدني من طائرات الناتو، واستهدفت الناتو لأول مرة المستشفيات، والمجمعات السكنية، ومراكز اللاجئين وقوافلهم، والمؤسسات الإعلامية والصحفيين، والسجون، والمدارس، ورياض الأطفال، ومراكز الأعمال ومجمعات التسويق، وحافلات وقطارات المسافرين، بل والبعثات الدبلوماسية الأجنبية، كأهداف مشروعة.

وإذ كان المعتدون من الناتو مصممين على معاقبة الشعب اليوغوسلافي بأجمعه، فقد دمروا الاقتصاد والهياكل الأساسية بما في ذلك الجسور، والطرق والسكك الحديدية، وكذلك شبكات الكهرباء ونظم إمدادات المياه. وأصبح مئات الآلاف من الناس عاطلين عن العمل، والملايين منهم دون أي دخل. وقد تسببت الناتو، بتدميرها لمصانع الأدوية والمعامل الكيميائية ومصافي النفط، وقصفها للحدائق الوطنية واستخدامها لأسلحة لا إنسانية، بما في ذلك ذخائر اليورانيوم المستنفد، أحدثت كارثة بيئية ستظل تعاني من آثارها عدة أجيال مقبلة.

وإني، بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، وإلى أعضاء مجلس الأمن بالمطالب التالية.

أولا، أن تـُحمـّلوا الدول الأعضاء في الناتو مسؤوليتها عن الانتهاك السافر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقصفها الوحشي غير المأذون به لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مما أسفر عن كارثة إنسانية هائلة ودمار في الهياكل الأساسية المدنية واقتصاد البلد ومقتل أكثر من ٢٠٠٠ وجتتترح أكثر من ٦٠٠٠ من الأشخاص الأبرياء. وثانيا التأكيد على الواجب الأخلاقي والسياسي والمادي للدول الأعضاء في الناتو بأن تقدم تعويضات كاملة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومواطنيها بأسرع ما يمكن عن جميع الأضرار التي ألحقها القصف الوحشي غير المأذون به والمتواصل الذي دام ٧٨ يوما. وثالثا، أن تعاد إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ذلك البلد المحب للسلام والمستقل والعضو المؤسس للأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، جميع

حقوقها التي عُلقت في المنظمة الدولية والمؤسسات المالية الدولية وسائر المنظمات والروابط الدولية الأخرى، بالإضافة إلى رفع جميع الجزاءات الحالية والقيود الأحادية الجانب وغيرها من الإجراءات التمييزية.

وأهيب بالمجلس قبول هذا الطلب بتفهم وبالعجالة اللازمة.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد قبلت مبادئ مجموعة الثماني المعتمدة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ وخطة أهتساري - تشرنوميردين من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. وفي ذلك السياق، فإن الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا اتخذت في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ قرارا يتعلق بقبول تلك الخطة التي تؤكد سلامة أراضي يوغوسلافيا وتنص على دور للأمم المتحدة في حل الأزمة. إن خطة أهتساري - تشرنوميردين تنص على وضع اتفاق عسكري - تقني يحدد الجدول الزمني والطرق التي تنسحب عبرها القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من كوسوفو وميتوهيا، بما في ذلك كل العناصر الكفيلة بتحقيق عودة بعض هؤلاء إلى كوسوفو وميتوهيا.

وبدلا من ذلك، واجهتنا محاولات منظمة الناتو لنشر قواتها في كوسوفو وميتوهيا بالإصرار على بعض العناصر السياسية بدون قرار أو تفويض من مجلس الأمن. وهذا دليل إضافي على أن المعتدي يحاول أن يهمش المنظمة الدولية ويتجاوزها، فضلا عن تجاوزه مبادئ مجموعة الثماني، وذلك لبلوغ هدفه النهائي المتمثل في احتلال جزء خاضع لسيادة جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وبغية تحقيق السلام الدائم والمستقر في المنطقة والتأكيد مجددا على دوري الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوصفهما أعلى هيئتين مسؤولتين عن صون السلم والأمن الدوليين، يتعين نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو وميتوهيا على أساس قرار من مجلس الأمن وبموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وبموافقة مسبقة وكاملة من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومن هذا المنطلق فإن قرار مجلس الأمن ينبغي أن يتضمن المواقف التالية: التأكيد مجددا، وعلى نحو حازم ودون مواربة، للاحترام الكامل لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها؛ إيجاد حل سياسي لكوسوفو - ميتوهيا يستند إلى حكم ذاتي واسع النطاق، بما يتفق وأعلى المعايير الدولية، مثل ميثاق باريس ووثيقة كوبنهاغن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يكفل المساواة الكاملة لجميع المجموعات العرقية. وينبغي لحل كوسوفو وميتوهيا أن يندرج في الأطر القانونية لجمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما يعني ضمنا أن جميع الخدمات التي توفرها الدولة والخدمات العامة في المقاطعة، بما في ذلك أجهزة المحافظة على القانون والنظام، ينبغي أن تعمل وفقا لدستوري وقوانين جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وينبغي ألا يتضمن مشروع القرار أحكاما بشأن المحكمة الدولية بالنظر إلى أن تلك المؤسسة ليست لها أية ولاية قضائية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما أن ذلك لم يكن مشمولا بخطة أهتساري - تشرنوميردين.

وينبغي أن يتضمن مشروع القرار إدانة لعدوان منظمة الناتو على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصفه عملا ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين؛ وإشارة إلى تقارير وكيل الأمين العام سيرجيو فييرا دي ميلو، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، حيث ينبغي أن تشير إلى الضحايا المدنيين والدمار المادي بوصفهما آثارا ناجمة عن عدوان الناتو، وإدانة لاستخدام الأسلحة اللاإنسانية مثل القنابل العنقودية وقنابل الغرافايت وذخائر اليورانيوم المستنفد؛ وإدانة قصف البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما يشكل انتهاكا للمعايير القانونية الدولية، خاصة اتفاقية عام ١٩٧٣ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها؛ وأحكاما لضمان المرور الآمن وبدون عائق للاجئين - من المواطنين اليوغوسلافيين الذين غادروا البلد بسبب عدوان الناتو - والإجراءات والمعايير التي تحددها السلطات المختصة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومفوضية الأمم المتحدة

السامية لشؤون اللاجئين؛ واحترام دستور وقوانين جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كشروط مسبقة لا بد منها لحل جميع القضايا وتطور الوجود الدولي على نحو ناجح.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعتقد اعتقادا راسخا بأن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا، التي تتضمن عناصر عسكرية ومدنية، ينبغي أن تحظى بتفويض وإذن من الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وينبغي لولاية البعثة أن تتمثل في الإشراف على تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن كوسوفو وميتوهيا، وانسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة اليوغوسلافية، وعودة اللاجئين والمشردين، والتعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية في توفير المساعدة إلى جميع المحتاجين إليها. وعلى البعثة أن تكفل الأمن التام والمساواة بين جميع المواطنين في كوسوفو وميتوهيا، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية وأن تمنع كل عنف، خاصة عدم اندلاع الأعمال الانفصالية والإرهابية من جديد. إن البعثة برمتها ينغبي لها أن تكون مسؤولة أمام الأمين العام وأن تقدم تقاريرها إليه، أي، إلى مجلس الأمن الدولي. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكنها أن تقبل ببعثة تتولى دور الحكومة في كوسوفو وميتوهيا أو تشكل محمية بأي شكل علني أو خفي.

ونظرا لأن معتدي الناتو قاموا بارتكاب جرائم بشعة ضد أفراد جميع الطوائف القومية الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لأسباب مبدئية وغيرها، تعترض على مشاركة الدول التي نشطت في المشاركة في العدوان في تلك البعثة. ونعتبر أنه ينبغي لهذه البعثة أن تعكس المشاركة الإقليمية والسياسية المتساوية مما يشمل مشاركة بلدان مثل روسيا والصين والهند وبلدان من مجموعة عدم الانحياز وبلدان نامية من مختلف مناطق العالم.

وتطلب يوغوسلافيا أن يعين الأمين العام قائد العنصر العسكري ورئيس العنصر المدني للبعثة على أساس التشاور مع مجلس الأمن وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصفتها الدولة المضيفة. كذلك ينبغي لقائد العنصر العسكري ورئيس العنصر المدني في البعثة أن يكونا مسؤولين مباشرة أمام الأمين العام، أي أمام مجلس الأمن.

وترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن ولاية ومدة بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تكونا محكومتين بفترة زمنية محدودة. ويشمل ذلك إمكانية إعادة تجديدهما بعد ثلاثة أو ستة شهور، بموجب قرار من مجلس الأمن وبموافقة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن المحاولات الهادفة إلى إعطاء ولاية مفتوحة لبعثة الأمم المتحدة أمر غير مقبول إطلاقا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نظرا لأنه سيكون بمثابة انتهاك سافر لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهي سيادة يؤكدها مجددا مشروع القرار المقترح.

ولا يسعني إلا أن أذكر مع الأسف أن مشروع القرار الذي اقترحته مجموعة الثماني لا يعدو كونه محاولة أخرى لتهميش المنظمة الدولية بهدف إضفاء الشرعية بعد الإقدام على العدوان الوحشي الذي تعرضت له جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال فترة الشهرين والنصف المنصرمة. ولذلك فإن مجلس الأمن والمجتمع الدولي، إن فعلا ذلك، سيصبحان متآمرين مع منظمة الناتو في أفدح انتهاك حتى الآن للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وفي إضفاء الشرعية على سيادة القوة بدلا عن سيادة القانون الدولي.

ومن المفارقة التاريخية قيام أولئك الذين يمتلكون القوة والسلطة وينتهكون جميع قواعد القانون الدولي والسلوك الحضاري فيما بين الدول بالإعلان أن ضحية العدوان هو الجاني، على الرغم من أن الرأي العام العالمي بأسره يعلم تمام العلم مَن هو الضحية ومَن هو الجاني.

إن الحلول التي يُحاول فرضها على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشكل سابقة خطيرة للمجتمع الدولي، وتشجيعا كبيرا لمجموعات الانفصاليين والإرهابيين في جميع أنحاء العالم. فهي تعطي صلاحية واسعة للذين يشنون حرب إبادة شاملة ضد بلد ذي سيادة ومُحب للسلام، وتشرع سياسة توجيه الإنذارات وإملاء الشروط. وفي الفقرة الفرعية (أ) و (ب) من الفقرة ٩ من المنطوق، يطالب مشروع القرار بأن تتخلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عمليا عن جزء من أراضيها ذات السيادة ومنح الإرهابيين ملاذا آمنا. علاوة على ذلك، فإن مشروع القرار ينشئ محمية في الفقرة ١١ من المنطوق، وينص على إنشاء نظام سياسي واقتصادي منفصل في المقاطعة، ويفتح المجال أمام إمكانية انفصال

كوسوفو وميتهوهتشا عن صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وإن مجلس الأمن، باعتماده النص الحالي لمشروع القرار، إنما يكتب إحدى أحلك صفحات تاريخه. وإن مجلس الأمن، بعمله هذا، لن يعمل على تقطيع أوصال دولة أوروبية ذات سيادة فحسب، بل من شأنه أيضا أن يشكل سابقة سلبية لها نتائج بعيدة الأثر على العلاقات الدولية عموما، ولا سيما بالنسبة لموقف البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن مجلس الأمن، بتلك الطريقة، أن يدعم في الواقع النظرية البغيضة المتمثلة في السيادة المحدودة، وأن يفسح المجال دون إعاقة أمام تدخل الدول القوية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وإن مجلس الأمن، بفرضه هذه الأحكام، لن يكون تخلى عن الدفاع عن السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسيادتها فحسب، بل وأيضا عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وفوق ذلك عن سلطته كأسمى جهاز لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل تركيا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فورال (تركيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه (S/1999/691). وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): بتاريخ ٢٤ آذار/مارس من هذا العام، وفي هذه القاعة بالذات، طالب وفد بلادي بوقف الأعمال العدائية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وناشد الطرفين المعنيين إيجاد حل سياسي. وقد أعدنا تأكيد تلك الدعوة مرارا، واليوم يسر وفدي أن الدبلوماسية سادت في نهاية المطاف. ونحن نشكر جميع الذين عملوا على ذلك. ويحدونا أمل صادق في أن يسجل هذا نهاية عمل عسكري ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومع ذلك، فالمؤسف أنه لم يكن ممكنا وضع خطة للسلام إلا بعد موت المدنيين الأبرياء على نحو لا معنى له، وتدمير الممتلكات وتشريد السكان بصورة جماعية. والواقع أن المجتمع الدولي يجب أن يستخلص دروسا هامة من الحالة في كوسوفو وحولها.

وبينما نأمل في أن وضع حد للأعمال العدائية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بات في متناولنا، فإن الأسباب التاريخية الجذرية لذلك الصراع ينبغي معالجتها تماما. ولا يمكن إلا حينئذ كفالة إحلال سلام دائم في كوسوفو وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عموما.

وناميبيا لا تصفح عما حدث من تطهير عرقي وإساءة لحقوق الإنسان الأخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن كذلك نعارض أية محاولة لتقطيع أوصال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الآن أو في المستقبل.

إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واضحة. فعلى مجلس الأمن تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بتعزيز أحكام الميثاق في ذلك الصدد.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مشروع القرار المطروح اليوم على مجلس الأمن أعده وزراء خارجية الدول الصناعية الثماني على أساس المبادئ الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية ووضع خطة للسلام تعتمدها قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلا عن الأحكام ذات الصلة لقرارات مجلس الأمن

السابقة. والأهمية الرئيسية التي يتصف بها مشروع القرار تكمن في حقيقة أنه يعيد وضع تسوية كوسوفو على المسار السياسي الى جانب الدور المركزي للأمم المتحدة. وهذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة للتغلب على الأزمة في مقاطعة كوسوفو اليوغوسلافية وحولها. وهذا النهج لحل مشكلة كوسوفو هو بالضبط ما تؤيده روسيا دائما وأبدا، ساعية الى إنهاء مبكر للأعمال العسكرية غير القانونية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد يوغوسلافيا كشرط مطلق لتحقيق تسوية سياسية للتغلب على الكارثة الإنسانية.

إن روسيا تدين إدانة شديدة العدوان الذي ترتكبه الناتو ضد دولة ذات سيادة. وهذا العمل الذي قام به الحلف والذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويلتف على مجلس الأمن، أدى الى زعزعة الاستقرار بشدة في نظام العلاقات الدولية بأسره القائم على سيادة القانون الدولي. والأزمة الإنسانية في كوسوفو تحولت بفعل القصف الذي قامت به الناتو الى أخطر كارثة إنسانية، فلم تقتصر على كوسوفو فحسب، بل طالت يوغوسلافيا كلها ومنطقة البلقان بأسرها. وقد لحقت أضرار بالغة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع دول البلقان والبيئة.

ولا يسعنا أن نغض الطرف عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي حيثما حصلت. ومع ذلك، فإن النتائج المأسوية التي نجمت عن الضربات الجوية التي قامت بها الناتو تدل بوضوح على أن هذه الانتهاكات لا يمكن التخفيف منها بقدر أكبر من انعدام القانون واستعمال العنف. ومن الضروري المكافحة من أجل احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي، ولكن فقط عن طريق وسائل سياسية وقانونية تقوم على أساس صلب لميثاق الأمم المتحدة والصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ويسرنا أن أعضاء حلف الناتو أدركوا في نهاية المطاف عقم الحرب التي شنوها، وعلموا أنه لا بديل من احترام أحكام الميثاق التي تنص على أن مجلس الأمن هو الهيئة الموكول إليها تحمُّل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونفاذ البصيرة هذا الذي يأتي بثمن باهظ يظهر بوضوح في مشروع القرار الذي يضع حدا للأعمال العسكرية التي يقوم بها حلف الناتو، ويهيئ ظروفا حقيقية لعودة اللاجئين والمشردين.

وبالإضافة إلى التأكيد مجددا بوضوح على التزام جميع الدول بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، يأذن مشروع القرار بوزع وجود مدني وأمني دولي في كوسوفو بإشراف الأمم المتحدة وبولاية ذات صياغة واضحة ودقيقة. وستنفذ أنشطة هذا الوجود المدني والأمني في إطار الرقابة السياسية الكاملة لمجلس الأمن، الذي سيرفع إليه الأمين العام تقارير بصورة منتظمة عن مسار العملية بأكملها. وكمسألة مبدئية، فإن من الأهمية بمكان أن تتضمن التزامات الممثل الخاص للأمين العام الذي سيعين بالتشاور مع مجلس الأمن، التنسيق العام بين جميع الجهود الدولية في كوسوفو، وهذا سيساعد من غير شك في تعزيز فعالية الجهود.

والإشارة الواردة في مشروع القرار إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تتصل حصرا بضمان سلامة وأمن الموظفين الدوليين والامتثال لأحكام مشروع القرار. بل إنه لا يشير إلى استخدام أي شكل من أشكال القوة بما يتجاوز حدود المهام التي حددها بوضوح مجلس الأمن.

ومما له أهمية خاصة نزع أسلحة ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو وغيره من المجموعات الألبانية المسلحة من ناحية تحقيق تسوية سياسية دائمة وفعالة لأزمة كوسوفو. ويحدد مشروع القرار بوضوح هذه المهمة بوصفها من الواجبات الرئيسية للوجود الأمني الدولي. وهذه المهمة ينبغي أن تنفذ بدقة، وبأقصى قدر من الفعالية وبصورة كاملة. ويجب على جيش تحرير كوسوفو أن يلتزم التزاما دقيقا بكل ما يطلبه منه مجلس الأمن ويجب أن يتوقف عن كونه قوة عسكرية.

وبطبيعة الحال، ينبغي لقيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تمتثل امتثالا كاملا لجميع الالتزامات التي دخلت فيها.

وتؤيد روسيا الجهود الرامية إلى إيجاد نهج شامل إزاء عملية الإعمار الاجتماعية والاقتصادية، وتثبيت الاستقرار وتنمية منطقة البلقان وتشارك في هذه الجهود مشاركة نشطة. ونحن مقتنعون بأن فعالية هذه الجهود ستتوقف مباشرة على المشاركة الكاملة والبناءة لجميع دول المنطقة، بما فيها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور تنسيقي هام في هذا المجال. ونحن متأكدون بأن اعتماد مشروع القرار

وما يليه من تنفيذ واجب لأحكامه سيسهمان مساهمة ذات أهمية حيوية في تحقيق حل سلمي عادل وطويل الأمد لأزمة كوسوفو تحت إشراف الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الروسي بنشاط تعزيز تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن.

بل إن مشروع القرار ينطوي على أهمية أكبر، تتجاوز إطار مشكلة كوسوفو ومنطقة البلقان. فهو يؤكد على الحاجة الملحة إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب حقا يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، وهو نظام عالمي لا يكون فيه مكان للإملاء من جانب واحد أو محاولات الهيمنة بالقوة. فعلى هذا الأساس الجماعي وحده يمكن لنا أن نتوصل إلى حلول دائمة لمشاكل عالم اليوم المعقدة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): وأخيرا خمد لهيب الحرب المستعرة على تراب يوغوسلافيا طوال ٧٩ يوما.

فمنذ أكثر من شهرين، ودون ترخيص من مجلس الأمن، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة بتوجيه ضربات سافرة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذات السيادة، وباتخاذ هذا التدبير، انتهكت منظمة حلف شمال الأطلسي ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي وقوضت سلطة مجلس الأمن، وقدمت بذلك سابقة بالغة الخطورة في تاريخ العلاقات الدولية.

وطوال أكثر من شهرين، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة بحملة قصف عشوائي لم يسبق له مثيل ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقتلت ما يزيد عن ١ ٠٠٠ مدني، وأصابت الآلاف بجروح وتركت ما يزيد عن مليون نازح ولاجئ. ودمرت بوحشية المرافق المدنية مثل المصانع والجسور والمدارس والمستشفيات. والأفظع من ذلك أن سفارة جمهورية الصين الشعبية في يوغوسلافيا، التي تحميها الاتفاقيات الدولية، أصبحت هدفا لعمليات القصف التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي. وهذه الحرب التي شُنت باسم الإنسانية، أسفرت في الواقع عن أكبر كارثة إنسانية في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية وقوضت على نحو خطير السلم والاستقرار في منطقة البلقان. ومن الطبيعي أنها قوبلت بإدانة عالمية قوية.

ومنذ البدء، كان الموقف المبدئي للحكومة الصينية والشعب الصيني واضحا. وإننا نعارض بحزم الأعمال العسكرية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا ونطالب منظمة حلف شمال الأطلسي بأن توقف فورا عمليات القصف التي تشنها. وإننا نؤيد التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة كوسوفو على أساس احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية وتقديم الضمانات للنضالات والمصالح المشروعة لجميع المجموعات الإثنية في منطقة كوسوفو. ونرى أن أي حل مقترح ينبغي أن يراعي مراعاة تامة وجهات نظر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومع أن أعمال القصف التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي قد توقفت، فإن ما ألحقته من أضرار بسكان منطقة البلقان وأنزلته من معاناة بالشعب لا يمكن أن يتلاشى قريبا. وفي الوقت نفسه، فإن تلك الأعمال تقدم لنا الكثير الذي نفكر فيه وقتا طويلا قادما.

وهناك في أنحاء العالم ٢٠٠ بلد تقريبا وما يربو على ٥٠٠ ٢ مجموعة إثنية. ومعظم البلدان تقطنها مجموعات إثنية متعددة، والعديد من البلدان تعاني من مشاكل إثنية؛ وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي لا تشكل استثناء من ذلك. ولقد رأينا دوما أنه ينبغي أن تسود في البلدان المتعددة الإثنيات المساواة والوحدة والوئام والازدهار المشترك بين مختلف المجموعات الإثنية. ونحن لا نؤيد التمييز ضد أية مجموعة إثنية أو قمعها. وفي الوقت نفسه، فإننا نُعارض أيضا أي عمل من شأنه أن يولد الانقسام بين مختلف المجموعات الإثنية ويقوض الوحدة الوطنية. وبصورة أساسية، فإن المشاكل الإثنية داخل أية دولة ينبغي تسويتها بطريقة مناسبة من قبل حكومتها وشعبها، ومن خلال اعتماد سياسات سليمة. ويجب ألا تستخدم المشاكل الإثنية ذريعة للتدخل الخارجي، ناهيك عن استخدامها من جانب الدول الأجنبية ذريعة لاستخدام القوة. وإلا فإنه لن يكون هناك أي أمن حقيقي للدول ولن يتمتع العالم بأي نظام عادي.

فقبل أربعة وخمسين عاما، تم التوقيع في ٢٦ حزيران/يونيه على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. وجسدت ولادة الأمم المتحدة وميثاقها التطلعات السامية للشعوب التي عانت معاناة هائلة جراء

حربين عالميتين كارثتين، شُنتا من أجل السلام والتعاون والتنمية. وإبان السنوات اللاحقة، صمدت مقاصد ومبادئ الميثاق أمام اختبار الزمن وأصبحت معايير أساسية اعترف بها عالميا تحكم العلاقات الدولية المعاصرة.

ودلل التاريخ على أنه فقط من خلال الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومن خلال السعي إلى إيجاد حلول سلمية للصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية عن طريق المحادثات والمفاوضات، ودون اللجوء إلى القوة، يمكن لجميع الدول أن تعيش في وئام وتحقق التنمية المشتركة؛ وبذلك فقط يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور في الشؤون الدولية. وأي انحراف عن هذه المقاصد والمبادئ أو أي انتهاك لها من شأنه أن يؤدي إلى انتشار سياسات القوة، وأن يجعل من المستحيل ضمان السلم الإقليمي والدولي بصورة فعالة، وأن يلحق الضرر بسيادة البلدان واستقلالها؛ ولا سيما البلدان الصغيرة والضعيفة، مما يضعف دور الأمم المتحدة ويترك العالم دون سلام.

إن احترام كل دولة لسيادة غيرها من الدول وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية مبدآن أساسيان من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ نهاية الحرب الباردة مر الوضع الدولي بتغيرات كبيرة، لكن هذين المبدأين لم يصبحا مبدأين مهملين بأي حال من الأحوال. بل على العكس من ذلك، فقد اكتسب أهمية أكبر. وعلى عتبة القرن الجديد، من المحتم بشكل أكبر أن نؤكد من جديد هذين المبدأين. وفي الحقيقة، نظرية "حقوق الإنسان فوق السيادة" ليس من شأنها سوى انتهاك سيادة الدول الأخرى وتعزيز الهيمنة بذريعة حقوق الإنسان. وهذا يتعارض بشكل تام مع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يقظا لمكافحته.

إن مشروع القرار المعروض علينا لا يعكس بشكل كامل موقف الصين القائم على المبدأ والشواغل التي لها ما يبررها. وهو على وجه الخصوص، لا يذكر الكارثة التي تسبب في وقوعها قصف القنابل الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما أنه لم يفرض القيود الضرورية على الاستناد الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، نجد من الصعب جدا الموافقة على مشروع القرار. ومع ذلك، بالنظر الى كون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد قبلت بالفعل خطة السلام، وأن منظمة حلف شمال الأطلسي قد أوقفت قذفها بالقنابل في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأن مشروع القرار أكد مجددا مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والمسؤولية الرئيسية التي لمجلس الأمن عن صيانة السلم والأمن الدوليين، والتزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووحدة أراضيها، فإن الوفد الصيني لن يقف في طريق اعتماد مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في S/1999/661.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:
لا أحد

الممتنعون عن التصويت:
الصين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا، دون اعتراض، وامتناع وفد واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): كانت سلوفينيا من بين مقدمي مشروع القرار الذي اعتمد توا وقد صوتت تأييدا لاعتماده. ونعتقد أنه قرار يجيء في وقته وضروري وهو يحتوي على جميع العناصر الأساسية التي يجب أن يعالج بها مجلس الأمن الحالة في كوسوفو. واسمحوا لي بأن أذكر بعضها:

بهذا القرار، يعترف مجلس الأمن اعترافا فعليا بوجود التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان،

ويوفر المشروعية، وهو يتصرف فقا للفصل السابع من الميثاق، لاتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ القرار.

ويقضي القرار بوجودين دوليين شاملين عسكري ومدني في كوسوفو. وولايات البعثات واضحة ومحددة وهي، في الوقت نفسه، مرنة بشكل كاف.

يقضي القرار بإيجاد قوة عسكرية موثوق بها ويأذن لها باستخدام جميع الوسائل الضرورية للوفاء بولايتها. وهذا شرط أساسي مسبق لأن تهيء القوة مناخا سلميا آمنا لعودة اللاجئين والمشردين.

وأخيرا، يعهد القرار بمسؤولية شاملة عن العمليات المدنية إلى الأمم المتحدة مع مسؤولية محددة عن العمل مع جميع المؤسسات والمنظمات الأخرى حتى تُمارس العمليات بطريقة متكاملة. ونحن نتوقع تحقيق التعاون بين الوجودين الأمني والمدني لتحقيق نفس الهدف وبأسلوب يقوم على الدعم المتبادل.

يؤكد القرار من جديد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على كوسوفو. ويتطلب التعاون الكامل بين جميع الأطراف المعنية. ونحن نفهم أنه ينبغي منح أفراد محكمة الأمم المتحدة حق وصول فوري غير مقيد الى كوسوفو، وأن يوفر الوجود الأمني الدولي لهم الدعم والحماية الضروريين.

وهناك جزء هام من أجزاء القرار مكرس للمسائل الإنسانية التي ستشكل أولوية أساسية في المستقبل القريب - وبخاصة عودة اللاجئين ورعاية الأطفال في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وسلوفينيا تؤيد تأييدا تاما هذه الأحكام وتقف على استعداد لتعزيز تعاونها في الميدان الإنساني بما في ذلك المهام ذات الأولوية في أنشطة إزالة الألغام وسائر الأنشطة في ميدان العمل المتصل بالألغام.

إن الطابع المركز للقرار ووضعه بوضوح أولويات لا يعنيان أن مجلس الأمن يتجاهل أية جوانب هامة لأزمة كوسوفو. وفي مجال العمل الإنساني لا يزال مجلس الأمن ملتزما بجميع المهام الهامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأمن وسلامة الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن قلقه بشأن مصير الاستراليين العاملين في المساعدة الإنسانية - وهما ستيف برات وبيتر ولاس - اللذين أدانتهما محكمة عسكرية على أساس اتهامات من الصعب التسامح بشأنها وفق المعايير الدولية للقانون الإنساني وحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ونأمل أن يفرج عنهما فورا مما يحسن الثقة الضرورية للعمل الإنساني الفعال.

وفيما يتعلق بالجوانب العسكرية والأمنية نود أن نؤكد ضرورة إنهاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لحالة الحرب في البلاد فورا. وعلى وجه الخصوص يجب ألا تستخدم حالة الحرب والتدابير ذات الصلة ضد جمهورية الجبل الأسود التي اتبعت نهجا بناء متعقلا طوال فترة الصراع، بما في ذلك بقبولها وعنايتها بعشرات الآلاف من المشردين. وإن الضغوط التي تمارسها بلغراد ضد الجبل الأسود بحجة الاحتياجات العسكرية يجب أن تتوقف. لقد عانت الجبل الأسود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة لهذه التدابير. ونحن نتوقع أن يخفض الوجود العسكري في الجبل الأسود الى المستويات الطبيعية. ونحن نشعر بالقلق لأنه بدون اتخاذ هذا التدبير يمكن أن تصعد الحالة في الجبل الأسود الى تهديد جديد للسلم والأمن الدوليين في المنطقة.

وعلى المستوى السياسي، يجب أن تفهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أهمية تطبيع علاقاتها مع جيرانها ومع الدول الأخرى. والمتطلبات في هذا المجال تشكل خطة كبيرة وتشتمل على تطبيع وإنشاء علاقات دبلوماسية، وقبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمبادئ الأساسية للخلافة بين الدول، وبشكل خاص قبولها قدرا أكبر من الواقعية. ويجب أن تقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في آخر الأمر مبدأ المساواة مع الدول الخليفة التي ظهرت نتيجة لتفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة التي لم تعد قائمة منذ سنوات عديدة. وبالتالي ينبغي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن توقف محاولات خلق انطباع خاطئ بأنها نفس الدولة العضو المستمرة في الأمم المتحدة، وينبغي لها أن تتقدم بطلب عضوية في الأمم المتحدة، على النحو المعرب عنه في قرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة ٤٧/١. وإن الحكمة والمشروعية السياسيتين تتطلبان أن يحل هذا الموضوع على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

اسمحوا لي الآن بأن اتكلم عن القرار الذي اتخذ منذ لحظات قليلة في سياق أوسع قليلا. وهذا ضروري لأن القرار الذي صدر اليوم يوفر خطة لاشتراك المجتمع الدولي كله مستقبلا في الجهد الرامي الى حل أزمة كوسوفو. إن آثاره يمكن النظر باعتبارها تخص، من الناحية الأكثر شمولا، مجموعتين. أولا، القرار والمهام التي ستكون ضرورية لتنفيذه تتوقع حدوث عقبات خطيرة على الطريق نحو السلام ينبغي التغلب عليها. واسمحوا لي بأن أشير إلى تلك العقبات بإيجاز.

إن ضمان الأمن في كوسوفو يعني الحاجة إلى إنشاء شيء لم يكن موجودا في كوسوفو لعدة سنوات. فصراع كوسوفو لم يكن اندلاعا مفاجئا بل استمر لعقود في أشكال مختلفة تتراوح ما بين التوترات الكامنة والانفجارات العنيفة. وحلقة العنف المفرغة هذه ينبغي إيقافها وينبغي استتباب الأمن بصورة لا رجعة عنها. ولذلك فإن الوجود الأمني الدولي سيواجه عددا كبيرا من المهام التي تتجاوز الوظائف العسكرية التقليدية. والقدرة على الوفاء بهذه المهام ستمثل اختبارا هاما لنجاح هذا التواجد.

والأمن الكامل بدوره يتطلب إنشاء إدارة مدنية مناسبة، وهي مهمة تفترض مسبقا الوفاء بجدول أعمال طموح يستلهم المعايير الدولية المتفق عليها لحقوق الإنسان. والصعوبات التي تواجه ضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في كوسوفو - من الألبان والصرب وغيرهم - لا ينبغي التقليل من أهميتها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضرورة منع أي استفزاز مقصود يستهدف إحداث مناخ من عدم الأمن أو دفع السكان الصرب أو أي مجموعة عرقية أخرى غيرهم من أبناء كوسوفو إلى الهجرة.

والواقع أن حرمان شعب كوسوفو من حقوقه الأساسية طوال ماضيه، وعلى نحو أكثر قسوة خلال العقد الأخير، يمثل عقبة كأداء أمام تهيئة الظروف الطبيعية في المستقبل.

واسمحوا لي أن أكرر أن تحقيق العدالة سيكون شرطا أساسيا لاستدامة السلم، ودور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كمحكمة جنائية مستقلة لا غنى عنه.

والمجموعة الثانية من الآثار تتصل بالفرص التي يمثلها القرار الحالي. فنجاح الجهود الدولية في كوسوفو وما حولها سيظهر أن المنظمات الدولية المشاركة في هذه المهمة قادرة على ضمان القيمة الإنسانية الأساسية للأشخاص المعنيين فضلا عن صيانة الاستقرار والنظام الدولي وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإن النجاح في هذه الحالة تحديدا سيضرب مثالا على التوازن بين اعتبارات سيادة الدول من جهة، والإنسانية والنظام الدولي من جهة أخرى. ومن الصحيح أن المنظمات الدولية يجب عليها توخي الحذر في جميع جهودها ويجب عليها أن تحترم القانون الدولي بما في ذلك مبدأ سيادة الدول. ومع ذلك، فمن الواضح بنفس الدرجة أن سيادة الدولة ليست مطلقة وأنها لا يمكن أن تستخدم كأداة لإنكار الإنسانية مما يؤدي إلى تهديد السلام. وفي حين أن الحالة في كوسوفو في السنة الماضية وفي بداية هذه السنة قد تصاعدت إلى حد أنها شكلت تهديدا خطيرا للسلم، فقد أتيحت الآن فرصة فريدة للعدول عن هذا الوضع وإقامة التوازن الضروري لتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الدائم في المستقبل.

واليوم يستأنف مجلس الأمن القيام بدوره المشروع في أزمة كوسوفو. وهذه بداية هامة. فالمجلس يواجه اختبارا فيما إذا كان سيمكنه الحفاظ على دوره المنصوص عليه في الميثاق وتعزيز ذلك الدور. ويعتمد النجاح أساسا على وحدة مجلس الأمن. ولا بد من بذل الجهود المثابرة لتنفيذ هذا القرار. وسيتعين السير بمهارة لتفادي خطر تهميش المجلس والزج بالمجلس في دوامات الإدارة التفصيلية. وستتاح للمجلس، في الأشهر المقبلة من خلال القرارات الصحيحة التي سيتخذها، فرصة لتشكيل مستقبل كوسوفو واستقرار ورفاهية البيئة الدولية التي تحيط بها. وعلاوة على ذلك ستتاح الفرصة للمجلس لتحديد أشكال تقسيم العمل والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. وهذه فرصة ذات أهمية كبيرة.

ولا يزال سابقا لأوانه الخلوص إلى استنتاجات متفائلة. وقد آن الأوان لاستعادة وحدة المجلس والالتزام بمقاصده وعقد العزم على تعزيز الجهود لحل أزمة كوسوفو وحالات الأزمة الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن اعتماد مجلس الأمن مشروع القرار هذا يمثل مرحلة حاسمة نحو تسوية الأزمة في كوسوفو. وقد ظل مجلس الأمن منكبا على هذه القضية منذ أكثر من عام. وفي العديد من المناسبات خلال أكثر من عام ظل يعرب عن موقفه إزاء الحالة الإنسانية السائدة في كوسوفو والمنطقة، وبشكل خاص بشأن المبادئ التي ينبغي أن يستند إليها الحل السياسي. وفي القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، المتخذ في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، فرض مجلس الأمن حظرا على مبيعات وإمدادات الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك كوسوفو. ولكنه أكد أيضا على أن سبل إحباط العنف والإرهاب في كوسوفو تتمثل في دخول سلطات بلغراد في عملية سياسية حقيقية مع الطائفة الألبانية في كوسوفو. وبعد ذلك حدد مجلس الأمن في قراره ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ما هو مطلوب من الطرفين. وثمة قرار ثالث، هو القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مكّن من نشر بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولكن للأسف، رفض نظام بلغراد أن يفي بالالتزامات التي نصت عليها هذه القرارات، ورفض رفضا قاطعا كل جهود المفاوضين التي بذلت في مؤتمر رامبوييه وغير ذلك من أشكال التدخل الدبلوماسي الأخرى، وذلك على الرغم من أن التسوية السياسية التي تم تصورها في رامبوييه قد رسمت معالم مستقبل كوسوفو بعد مفاوضات طويلة. وإن الاستمرار في قمع المدنيين ومفاقمة ذلك قد فرض على أعضاء الحلف الأطلسي اللجوء إلى الوسائل العسكرية بغية إنهاء السياسة الحمقاء وغير المقبولة المتمثلة في الدمار والترحيل. إلا أن أعضاء حلف شمال الأطلسي قاموا من جهة أخرى في نفس الوقت بمواصلة جهودهم للتوصل مع الاتحاد الروسي، وبمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أسس تسوية سياسية.

ومن حسن الطالع أن المفاوضات التي أجراها بمثابرة الرئيس الفنلندي أهتيساري، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والمبعوث الروسي السيد تشيرنوميردين والمبعوث الأمريكي السيد تالبوت، قد أسفرت عن نتائج وجعلت بإمكاننا توقع حل سلمي. وهو لا يزال يقتضي مزيدا من الجهود ومزيدا من التصميم. إلا أن القرار الذي اعتمدناه للتو يوفر لنا الوسائل القانونية والسياسية والعملية لاستعادة السلام.

ويدرك الجميع الآن أن هذا القرار يعزز سلطة مجلس الأمن. فهو الذي يقرر نشر وجودين أمني وعسكري في كوسوفو تحت إشراف الأمم المتحدة. ومجلس الأمن هو الذي يأذن للدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية بإقامة وجود أمني دولي في كوسوفو. ومجلس الأمن هو الذي يأذن أيضا للأمين العام بإقامة وجود مدني دولي. ومجلس الأمن هو الذي يحدد ويقرر أيضا المسؤوليات الدقيقة التي تؤول إلى هذا الوجود الأمني الدولي والوجود المدني. ويطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين ممثلا خاصا يراقب تنفيذ الوجود المدني ويضمن التنسيق الوثيق مع الوجود الأمني الدولي. وسيظل مجلس الأمن يشرف على تنفيذ خطة السلام لكوسوفو لأنه يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقارير منتظمة عن تنفيذ القرار وأن يدرج التقارير المقدمة من قيادة الوجودين الأمني والمدني. والذين يودون منا أن يذكروا بأهمية مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين كما نص عليها الميثاق، قد شعروا بالارتياح. والجميع يستحقون الامتنان على الخطوات التي اتخذوها لتحقيق هذه النتيجة.

إن هذه الصفحة التي تُطوى الآن كانت صفحة مؤلمة. ويمهد هذا القرار السبيل أمام تحقيق السلام. وهو يكرس سلطة مجلس الأمن التي يعاد تأكيدها فضلا عن العمل الفعال والحاسم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية. وهو يؤكد دور أمين عام الأمم المتحدة. بيد أنه يقتضي من الدول الأعضاء أن تفعل الكثير.

ومن ثم فإن تصويتنا على هذا القرار يمثل أيضا التزاما بأن نظل يقظين وبأن نعبئ مواردنا وطاقاتنا للإسهام في تأكيد سيادة السلام والقانون والعدالة.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن هولندا قد صوتت مؤيدة لهذا القرار بإحساس من الارتياح. ولا يرجع ذلك إلى أننا ننهي عملية عسكرية نشعر بأننا ما كان لنا أن نشارك فيها. فنحن نأمل صادقين أن تدرك الوفود القليلة التي تدعي بأن الضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مثّلت انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، في يوم من

الأيام، أن الميثاق ليس هو المصدر الوحيد للقانون الدولي.

وبالتأكيد، ينص الميثاق على السيادة على نحو مفصل أكثر بكثير مما ينص على احترام حقوق الإنسان، ولكن منذ اليوم الذي صيغ فيه شهد العالم تحولا تدريجيا في ذلك التوازن، حيث أصبح احترام حقوق الإنسان إلزاميا أكثر وأصبحت السيادة أقل إطلاقا. واليوم نحن نرى أن من القواعد المعترف بها عموما للقانون الدولي أنه ما من دولة ذات سيادة يحق لها أن ترهب مواطنيها. وما لم يكن ذلك التحول حقيقة واقعة لما أمكن تفسير الكيفية التي رفض بها في ٢٦ آذار/مارس مشروع القرار الروسي - الصيني الذي يصم ضربات حلف الناتو الجوية بأنها انتهاك للميثاق، حيث رفض بأغلبية ١٢ صوتا مقابل ٣ أصوات.

وليس هذا وقت الإحساس بالانتصار بشأن ذلك. ففي يوم من الأيام، حينما يطوي الزمن صفحة أزمة كوسوفو، نأمل أن يكرس مجلس الأمن مناقشة لمسألة التوازن بين احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية من جهة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جهة أخرى، فضلا عن تكريسها للتحول الذي أشرت له. ولن تكون تلك المناقشة موالية للغرب أو مناوئة للعالم الثالث، فالتحول من الاهتمام بالسيادة إلى الاهتمام بحقوق الإنسان شيء يكتنفه عدم اليقين، وهو أمر يمثل صعوبة بالنسبة لنا جميعا. إلا أن مجلس الأمن لا يسعه أن يتجاهل تلك الظاهرة. فقد تغير الوقت، ولن تعود الأزمان الماضية. وببساطة لا يمكن للمرء أن يتخيل في القرن الحادي والعشرين تكرار حدوث الأحداث المؤسفة التي وقعت في الثمانينات، حينما كانت الأمم المتحدة تشعر بالغضب إزاء تدخل فييتنامي عسكري في كمبوديا، وهو التدخل الذي كان جميع الكمبوديين تقريبا ينظرون إليه بوصفه تحريرا، أكثر من شعورها بالغضب إزاء إبادة الشعوب التي كان يقوم بها الخمير الحمر منذ ثلاث سنوات. ونتيجة لسوء الفهم ذلك، فإن الغالبية العظمى من الوفود، بما فيها وفدي، سمحت للخمير الحمر بالاستمرار في احتلال مقعد كمبوديا في الجمعية العامة لما يربو على عقد من الزمان.

واليوم، بعد مرور ٢٠ سنة، يبدو من غير المعقول أن يؤدي احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية مرة أخرى إلى أن ينتهج هذا العدد الكبير من الدول هذه السياسة الخاطئة.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن كندا ترحب باتخاذ هذا القرار الهام اليوم بشأن كوسوفو، وهو قرار يمهد السبيل لتسوية سلمية لهذا الصراع. والأمر الأكثر إلحاحا وأهمية أنه سيهيئ الظروف لعودة اللاجئين من البلدان المجاورة والمشردين داخل كوسوفو إلى مساكنهم في أمان. إن محنة هؤلاء المدنيين الأبرياء هي التي اقتضت التدخل الذي حدث في شهر آذار/مارس؛ وما يدفعنا إلى اتخاذ إجراء اليوم هو ضرورة استعادة أمنهم وآمالهم ومستقبلهم.

ويدل قرار المجلس اليوم بوضوح على وحدة دولية في الرأي بشأن السبيل الذي ينبغي أن نسلكه في كوسوفو. وهو يمثل نجاحا للدبلوماسية التي حققته، لا سيما عمل مجموعة الثماني. إن اتخاذ هذا القرار بشأن كوسوفو يؤذن بإعادة اشتراك مجلس الأمن على نحو فعال في السعي إلى إحلال السلام في كوسوفو، وهو ما ظلت كندا تعمل بجد لتحقيقه طوال السنة الماضية. وبتولي المجلس زمام القيادة اليوم، فإن مصداقيته قد تعززت ومعها الثقة الدولية بالمنظومة الأمنية الجماعية التي تقوم على قواعد.

(تكلم بالانكليزية)

والإجراءات والعمليات التي يأذن بها القرار المتخذ اليوم تمثل تحديات جديدة أمام المجتمع الدولي. وقد بدأنا العمل بترتيب معقد إلا أنه قابل تماما للتطبيق يشمل منظمات متعددة الأطراف وإقليمية ووطنية وغير حكومية. ولا بد لنا من أن نبني على التجربة الإيجابية التي استفدناها من الأمثلة الأخيرة لهذا التفاعل والتعاون، التي حدثت تحت قيادة الأمم المتحدة، في سياق إحلال السلم. وكندا على ثقة من أن المنظمات العديدة التي ستشارك بإمكانها ليس فقط بالعمل بفعالية على نحو موحد، ولكن يمكنها أيضا أن تضطلع بدور ذي أهمية حيوية في تهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام دائم في كوسوفو. إن مجلس الأمن بوسعه أن يضطلع بدور قيادي بنّاء في الإشراف على هذه العملية بل يجب أن يضطلع به.

وكندا ملتزمة بهذا الجهد وستسهم بنشاط عن طريق عدد من المحافل. ونحن نقوم حاليا بنشر عدد كبير من أفراد القوات الكندية للمشاركة في القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. ومساعدتنا الإنسانية والاقتصادية للمنطقة، التي بلغت جملتها منذ آذار/ مارس الماضي ٤٥ مليون دولار من الأرصدة الكندية، ستستمر مع ازدياد الحاجات. ونحن نتطلع قدما أيضا إلى المشاركة في الوجود المدني الدولي في كوسوفو والمساعدة فيه أثناء تشكيله وأثناء تحديد الأدوار والمسؤوليات للأجزاء التي تشكله.

وقد أدرك المجتمع الدولي أن السلام الدائم في كوسوفو لا بد أن يستند إلى العدالة. ومن ثم فقد ساقت كندا بقوة الحجة المؤيدة لأحكام هذا القرار التي تيسر عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسيكون دور المحكمة لا غنى عنه في بناء الثقة بإيجاد تسوية عادلة في كوسوفو، وهي تسوية يساءل فيها مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية. وتدعم كندا جهود المحكمة في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة وستواصل القيام بذلك في كوسوفو بالإسهام بفريق من خبراء الطب الشرعي للمساعدة في تحقيقات المحكمة.

إن استجابة المجلس اليوم تأتي اعترافا بالبُعد الإنساني للسلم والأمن الدوليين. ومن رواندا إلى كوسوفو، ثمة دليل تاريخي متعاظم يظهر الكيفية التي تنتشر بها الصراعات الداخلية التي تهدد البشرية عبر الحدود وتزعزع استقرار مناطق بأكملها. وقد تعلمنا في كوسوفو ومن صراعات أخرى أن الشواغل الإنسانية وشواغل حقوق الإنسان ليس مسائل داخلية فقط. ومن ثم، على خلاف وفد الصين، ترى كندا أن هذه المسائل يمكن أن تعطى وزنا جديدا في تعريف المجلس للأمن وفي حساباته بشأن توقيت وكيفية تدخله بل يجب أن تعطى ذلك الوزن.

ونحن نتفق تماما مع سفير هولندا في أن الخلافات في ميثاق الأمم المتحدة بين سيادة الدول من ناحية وتعزيز السلم والأمن الدوليين من ناحية أخرى ينبغي أن يسهل التقريب بينها عندما تتخذ الصراعات الداخلية الطابع الدولي، كما حدث في كوسوفو. وترى كندا أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه اليوم في المجلس يمثل خطوة هامة صوب وضع المجتمع الدولي لتعريف أوسع للأمن.

إن القرار المتخذ اليوم يشدد بفعالية على التزام المجتمع الدولي ببناء السلام في منطقة البلقان. وتضمن كندا التزامها بتلك العملية، وتطلب إلى جميع الأطراف في كوسوفو وفي بقية أنحاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تفعل الشيء نفسه.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن مجلس الأمن، باتخاذ هذا القرار اليوم، يتخذ خطوة تاريخية في عكس مسار حملة الإرهاب والوحشية والتطهير العرقي في كوسوفو. وهذا القرار سيعزز هدفا يتشاطره جميع الأعضاء، ألا وهو هدف عودة مئات الآلاف من أبناء كوسوفو إلى ديارهم بأمان وبحكم ذاتي. وتعتز الولايات المتحدة بأنها صوتت لصالح هذا القرار المعلم بحثا عن إحلال السلام والأمن في كوسوفو والمنطقة.

إن هذا القرار يضع خطة ثابتة لإنهاء المأساة الإنسانية في كوسوفو، وبناء مستقبل أفضل لشعبها. والمؤسف أن اتخاذه يأتي في وقت متأخر جدا عن الوقت الذي كان يتعين اتخاذه فيه. فلقد كان بالإمكان تجنب أشهر من الموت والدمار والتشريد القسري لأبناء كوسوفو لو أن سلطات بلغراد شاركت ألبان كوسوفو في باريس في آذار/ مارس الماضي قولهم نعم للسلام ولا للحرب. ولئن كنا نرحب بموافقة بلغراد على مبادئ حل هذه الأزمة، فلا يسعنا أن ننسى حملة القمع والتطهير العرقي الوحشية والمتعمدة والمنظمة التي قامت بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ضد شعب كوسوفو انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها. ويدل المجتمع الدولي في هذا القرار بوضوح على أنه لا يمكن تحمل هذه السياسات وهذا التصرف.

إن التصويت الذي حصل اليوم لم يكن ممكنا دون تصميم الأعضاء ووحدتهم، ودعم شركائنا في الدول المجاورة وغيرها، والشجاعة والالتزام اللذين أظهرهما الرجال والنساء من قواتنا المسلحة في وضع حد للمأساة الإنسانية في كوسوفو والمنطقة المحيطة بها.

والقرار يلبي جميع أهدافنا الرئيسية التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). واسمحوا لي أن أعيد تأكيدها هنا. إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يجب أن تكفل وضع حد فوري يمكن التحقق منه للعنف والاضطهاد في كوسوفو؛ ويجب أن تسحب من كوسوفو

جميع شرطتها العسكرية وقواتها شبه العسكرية؛ ويجب أن تــوافق على وجود أمني دولي في كوسوفو بمشاركة كبيرة من الناتو ووجود قيادة موحدة لها؛ ويجب أن توافق على العــودة غير المشروطــة والآمنــة لجميع اللاجئين والمشردين، وإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء الأشخاص دون إعاقة؛ ويجب أن تبين رغبتها، على نحو يتصف بالمصداقية، في المشاركة في عملية سياسية بهدف وضع إطار لاتفاق سياسي مؤقت يوفر حكما ذاتيا كبيرا لكوسوفو، مع الأخذ في عين الاعتبار بصورة كاملة اتفاقات رامبوييه.

وهــذا القرار ينشئ قوة أمنية دولية في كوسوفو، وهي القوة التي ستهيئ بيئة آمنة تبعث على الاطمئنان تمكن سكان كوسوفو من العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم. ولقد وقعت الناتو على اتفاق تقني عسكري مع السلطات في جمهورية يوغوســلافيا الاتحادية يحدد التفاصيل لانسحاب عاجــل لجميــع قوات جمهورية يوغـــوسلافيا الاتحادية من كوســوفو، ويفصل دور وصلاحيات القوة الأمنية الدولية. ولقد قبلت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تعمل تلك القوة الأمنية الدولية تحت قيادة موحدة للناتو، وبتوجيه سياسي من مجلس شمال الأطلسي، بالتشاور مع المساهمين بقوات من غير الناتو.

ونحن نرحب خصوصا في هذا القرار بإعادة تأكيد الولاية القوية لسلطة وولايــة المحكمة الدوليــة ليوغوسلافيا السابقة إزاء جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك كوسوفو، وهو ما يرد في قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) والواقع أن الفقرة ١٤ من القرار المتخذ اليوم تطالب بالتعاون الكامل مع المحكمة.

إن تصويت مجلس الأمن اليوم ينشئ أيضا بعثة مدنية للأمم المتحدة توفر إدارة مؤقتة لكوسوفو. وهذه مهمة لها أهمية كبيرة ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تسهم في تنفيذها. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن هذا القرار ينص على أن تبقى البعثتان المدنية والعسكرية في مكانيهما حتى يقرر مجلس الأمن أن الظروف أصبحت مهيأة لإنهائهما. وستعمل الولايات المتحدة على كفالة أن يعطى شعب كوسوفو الحكم الذاتي الذي يستحقه، مثلما تنص عليه اتفاقات رامبوييه.

ولقد قبلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المبادئ التـي وضعها وزراء خارجيــة مجموعة الــدول الثماني، ووافقت على سحب جميع قواتها الأمنية. ولن يُسمح بالعودة إلا لعدد قليل منهم، بغية القيام بأعمال معينة ومحددة وفقا لمبادئ بلغراد. وجميع المجموعات الأخرى، بما في ذلك جيش تحرير كوسوفو، يجب أيضا أن توقف فورا جميع هجماتها. ويجب أن تلقي سلاحها كما قبلت به، وينبغي تحويل طــاقاتها إلى بنــاء المؤســسات الديمقراطية الضرورية لمستقبلها في أوروبا. ويجب على كلا الجانبين في هذا الصراع أن يظهر التزاما راســخا بإحلال السلام. وفي هذا السياق، نرحب بالضمانات التي أعلن عنها جيش تحــرير كوســوفو حــيال عــزمه على الامتثال لأحكام اتفاقات رامبوييه.

ونقول لجميــع شـعوب جنــوب شـرقي أوروبا إننا سنكرس أنفسنا للوفاء برؤيا منطقة تنعم بالسلام وتندمج اندماجا كاملا في المجتــمع الأوروبي - الأطلســي. ونحن ملتزمون بوضع برنامج متماسك لإعادة الإعمار والمصالحة عن طريق المعاهــدة المعنية باستقرار جنــوب شرقي أوروبا التابعة للاتحاد الأوروبي.

ونقول لشعب صربيا إن الوقت قد حان للنظر إلى المستقبل وللتخلي عن العنف والقمــع والحقد العرقي. ويجب أن تبدأ مسيرة نحو الاندماج في مجتمع الأمم الذي يكرس مبادئ القانون الدولــي. وأنت تســتحق فرصة لممارسة الديمقراطية وحياة اقتصادية أفضل، كجزء من المجتمع الأوروبي - الأطلسي، بوجود حكومة يمكنــها أن تقودك على نحو مســؤول إلى تحقيق هذه الأهداف دون اللجوء إلى أعمال القمع والحرب.

وإلى شعب مونتينيغرو، نقول إننا نشيد بك على ما اتخذت من موقف مبدئي ولمتابعتك تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي في بيئة صعبة، وفي تحملك العبء الثقيل المتمثل فــي إيـواء اللاجئين والمشردين.

وبالنيابة عن حكومتي، أود أن أغتنــم هذه الفرصة لأشكر جميع المبعوثين والموظفين الدوليين الذين عملوا بدأب من أجل إحلال السلام والعدالة، وتقديم المساعدة وحماية شعب كوسوفو طوال العام ونصف العام الماضي. والقرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم هو إشادة بعملهم

الشاق وبتفانيهم من أجل تحقيق هدف إحلال السلام حول العالم.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن القرار الذي اتخذه المجلس للتو يأتي تتويجا لجهود مضنية بذلها المجتمع الدولي بحثا عن إحلال سلام واستقرار دائمين في كوسوفو. وهذا القرار يسعى إلى ضمان شتى خطط السلام التي ترد في مرفقاته. ولئن كنا لا نرغب في التقليل من المطبات التي يحتمل أن تواجهها هذه الخطط - حيث لا نزال نتوقع العديد من أوجه تنفيذها الكامل - فإن وفد بلادي يسلم بأن هذه الخطط توفر احتمالات حقيقية وواقعية لإنهاء مبكر للأزمة في كوسوفو وحولها. وإذا نجحت هذه الخطط - ويجب أن تنجح - فإنها تتطلب التعاون الكامل والحقيقي من جانب كل الأطراف المعنية، وبخاصة التنفيذ والامتثال الكاملين من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لأحكام خطط السلام والمطالب المنصوص عليها في القرار المتخذ للتو. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون هناك دعم قوي وكامل من جانب المجتمع الدولي لكفالة نجاح خطط السلام.

ويشعر وفد بلادي أيضا بالامتنان إذ أن المسألة عادت إلى المجلس حيث المكان الصحيح لمناقشتها وحيث يمكن معالجتها على نحو مناسب لو كان هناك قدر أكبر من الإحساس بالوحدة والهدف المشترك فيما بين أعضائه، ولا سيما الأعضاء الدائمون. ويحدونا الأمل في ألا تذهب الدروس المستخلصة من هذه التجربة سدى، وفي أن تعمل على إرشاد المجلس في عمله مستقبلا.

ويشعر وفد بلدي الارتياح إذ أن القرار اشتمل على العناصر الضرورية التي توفر الأساس الناجع لتحقيق السلم والاستقرار الدائمين في كوسوفو. ولذلك أيدناه. وأحد الجوانب الأساسية في هذا القرار يتصل بإقامة وجود أمني ومدني دولي في كوسوفو. ويحدد القرار المهام الضرورية والحاسمة التي سيضطلع بها الوجود الأمني والمدني الدولي. ويحدو وفد بلدي أمل وقاد في أن هذه البعثة الدولية الجماعية ستتمكن من الاضطلاع بولايتها على أكمل وجه وبصورة فعالة وبطريقة حسنة التنسيق. ولضمان نجاح هذه البعثة الدولية في كوسوفو، يجب على المجتمع الدولي أن يظل متيقظا إزاء أية محاولة لتقويض ما تم الاتفاق عليه. ويجب أن تقاوم أية محاولة من هذا القبيل.

لقد حان الوقت الآن لكي يركز المجتمع الدولي جهوده على معالجة الآثار المدمرة الناجمة عن استخدام العنف والقمع في كوسوفو، وهما السبب نفسه الذي دفع الى اللجوء الى الإجراء العسكري ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويتعين علينا أن نفهم بعض المسائل الملحة جدا، بما فيها ضمان العودة الآمنة ودونما عائق لجميع اللاجئين والنازحين الذين طردوا عنوة من قراهم وديارهم في أعقاب سياسة التطهير العرقي المشينة التي نفذتها القوات العسكرية اليوغوسلافية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية في كوسوفو بأمر من القيادة في بلغراد. وينبغي بذل جهود فورية لتوفير بيئة آمنة للاجئين والنازحين كي يعودوا الى ديارهم بأمان وكرامة.

وستكون عملية العودة وإعادة التوطين من أكثر المهام تحديا للمجتمع الدولي، نظرا لضخامة عملية خروج اللاجئين الناجمة عن المحاولة المنهجية لبلغراد التي لا ترمي فقط الى طرد السكان المنحدرين من أصول إثنية ألبانية من كوسوفو، بل ترمي الى جعلهم دون وطن أيضا. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل جهود هائلة في عملية إعادة التعمير والتأهيل لإعادة بناء كوسوفو من الصفر فعلا، نظرا لإحراق وتدمير بيوت وممتلكات سكانها والقضاء على حياتهم ومعيشتهم.

وإذ نتخذ هذه الخطوات الضعيفة واللازمة من أجل إحلال سلام دائم في كوسوفو، فإن الفظائع والأهوال التي ارتكبت لدى متابعة سياسة التطهير العرقي يجب التصدي لها كجزء من أي جهد معزز لتنفيذ خطط السلام. فالتطهير العرقي، الذي أطل برأسه مرة أخرى في منطقة البلقان، هو جريمة ضد الإنسانية ينبغي ألا يطرح جانبا من أجل النفعية السياسية. فلا ينبغي للمسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال أن يفلتوا من العقاب، ولا ينبغي حرمان الضحايا من إحقاق العدالة. ولذا فإن من الأهمية بمكان أن يحظى عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالاعتراف التام والتأييد القوي، إذ هذا القرار ألاّ من جديد على اختصاصها وولايتها. والواقع أن عمل المحكمة يشكل جزءا لا يتجزأ من الوجود المدني الدولي المقترح في كوسوفو. وفي هذا الصدد، فإن قرار المجلس كما يرد في الفقرة ١٤ من القرار - الذي يطالب بالتعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الوجود الأمني الدولي، مع المحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة - ينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا. وكان وفد بلدي يفضل استخدام صياغة لا لبس فيها في هذه الفقرة من شأنها أن تمنح التأييد اللازم للمحكمة من جانب هذا المجلس.

لقد أنجزت المحكمة عملا هائلا فعلا فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في كوسوفو. ومن الأهمية الحيوية بمكان للمجتمع الدولي أن يحافظ على مصداقية المحكمة، فضلا عن مصداقية هذا المجلس، الذي أنشأها. فإلقاء القبض على مجرمي الحرب ومحاكمتهم ليسا مسألة عدالة فقط، وإنما مسألة سيترتب عليها آثار هامة وطويلة الأمد بالنسبة لعملية إعادة إرساء حكم القانون وتحقيق المصالحة في كوسوفو. وينبغي أن تمثل تحذيرا صارما لمرتكب الجرائم المحتملين ضد الإنسانية، الذين لا ينبغي تمكينهم من الإفلات من العقاب. وإننا نعتقد اعتقادا قويا بأنه لو كانت المحكمة أكثر حزما في اعتقال كبار مجرمي الحرب الذين كانوا مسؤولين عن ارتكاب الفظائع في البوسنة والهرسك، لكان بالإمكان درء أعمال التطهير العرقي في كوسوفو.

وينبغي أن ينظر الى السلام في كوسوفو وفي منطقة البلقان على أنه عملية طويلة الأمد وليس استراتيجية المخرج السريع للمجتمع الدولي من منطقة البلقان. وكجزء من المساعي الدولية لتعزيز السلام واستعادة الحياة الطبيعية في كوسوفو، ينبغي إيلاء اهتمام فوري وذي أولوية للجهود الرامية الى إعادة إعمار البنية التحتية وإعادة البناء الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدي بالرضا إزاء الجهود الجدية التي تبذل في هذا الاتجاه، وبخاصة الجهود التي يبذلها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيره من وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة الى ميثاق الاستقرار المقترح لجنوب شرق أوروبا، الذي يستهدف الاضطلاع بالمساعدة الاقتصادية والتنمية الطويلة الأمد في كوسوفو وأرجاء أخرى من جنوب البلقان. ونظرا لضخامة المهمات الإنسانية ومهمات التعمير، ثمة حاجة واضحة للتنسيق والتعاون الفعالين بين وكالات المساعدة تلك وأعضاء المجتمع الدولي لتجنب التنافس وازدواجية العمل وإهدار الموارد التي لا لزوم لها.

وفيما يتعلق بمسؤولية الوجود المدني الدولي، يشدد وفد بلدي على الأهمية القصوى للإدارة المؤقتة لكوسوفو، التي ينبغي أن تمهد الطريق أمام التسوية المبكرة لمركز كوسوفو في المستقبل، مع المراعاة التامة للإطار السياسي المقترح في اتفاقات رامبوييه. والسبب الجذري لهذه الأزمة واضح. وأعلن الأمين العام نفسه، في خطابه الذي ألقاه في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأزمة في البلقان، والمعقود في جنيف في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩، أنه:

> "قبل أن توجد كارثة إنسانية في كوسوفو، كانت هناك كارثة تتعلق بحقوق الإنسان. وقبل أن تكون هناك كارثة تتعلق بحقوق الإنسانية، كانت هناك كارثة سياسية: أي حرمان الشعب الألباني الكوسوفي من حقوقه المشروعة بطريقة متعمدة ومنهجية وعنيفة".

وهذا يدلل بوضوح على ضرورة ضمان عنصر أساسي جدا في التسوية السلمية: أي تلبية التطلعات والآمال المشروعة للشعب الألباني الكوسوفي، وهم غالبية سكان كوسوفو. وأي انحراف عن هذه النقطة الأساسية سيهدد بانحلال هذه العملية برمتها والتي يجري وضعها بشق الأنفس.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشيد بجميع الجهود التي بذلها أعضاء المجتمع الدولي الذين شاركوا بنشاط سعيا لتحقيق السلام في كوسوفو، وهو الذي حملنا الى هنا اليوم. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق شكرنا وتقديرنا لجميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ومنظمات الإغاثة، بالإضافة الى حكومات عديدة، على دورها في التخفيف من محنة اللاجئين والمشردين.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إن التوترات في كوسوفو ما انفكت تعتمل طوال عقد من الزمن. ففي شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩، أدى تغيير في سياسة بلغراد تجاه الألبان في كوسوفو الى الإيذان ببدء حلقة من التعصب في يوغوسلافيا السابقة. وهذا التغيير سيؤدي في نهاية المطاف الى التدمير والمعاناة في منطقة البلقان على نطاق لم تعرفه أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وكان في أُسِّ مد العنف هذا سياسات بعض الزعماء الذين فقدوا القدرة على فهم منطق السلام. فبدلا من أن يسعوا الى تحقيق الوحدة من خلال التنوع، والقوة من خلال التعددية والتكييف من خلال

الحوار، لجأوا الى التمييز والعنف، دون أن يدركوا، ربما، أنهم كانوا يبذرون بذور الشقاق في مجتمعهم نفسه.

فحروب البلقان التي جرت في التسعينات ألقت بظلال مأساوية على الآمال التي بعثتها نهاية الحرب الباردة بقيام عالم يزداد فيه التعاون الدولي من أجل السلام والأمن. فعاثت الحروب خرابا في منطقة جنوب شرق أوروبا ونشرت الخلافات على نطاق عالمي. وإذ تصدى مجلس الأمن للتحديات المعقدة التي شكلتها البوسنة وكوسوفو، فإنه لم يتمكن دوما من وضع استراتيجيات تكون الأكثر تأثيرا لتحقيق أهدافه المشتركة المتمثلة في مكافحة الكراهية الإثنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وكانت هذه في كثير من الأحيان أوقات تبعث على إحباط الذين لا يزالون، كما هو الحال بالنسبة لنا في البرازيل، مصرين على رفضهم لأدوات التعصب ولا يزالون يلتزمون بالحفاظ على سلطة مجلس الأمن وتعزيزها.

اليوم ربما نكون قد وصلنا إلى نقطة تحول. وبقدر كبير من الارتياح تقدم حكومة بلدي تأييدها لقرار مجلس الأمن الذي يمهد الطريق لعودة اللاجئين إلى كوسوفو في ظل ظروف من الأمن والسلامة. ونحن على ثقة بأن هذه التدابير ستضع الأساس لإنهاء المعاناة الهائلة التي تعرض لها سكان المنطقة في الأسابيع والأشهر الأخيرة. لقد فقدت الآلاف من الأرواح. إذ مات وجُرح عدد كبير من المدنيين. ولا يزال أكثر من مليون فرد مشردين. والذين سيعودون إلى ديارهم السابقة سيعودون، في أغلب الأحوال، إلى قرى مدمَّرة. وحتى إذا وضعت خطة إقليمية جديدة للتعاون، ستمر سنوات قبل أن يتحقق أي قدر من التطبيع.

وفي الوقت نفسه - وبمعزل عن الاعتبارات الأدبية التي تتصل بتلك الأعمال، التي نعرفها معرفة تامة - وضعت سوابق مثيرة للمشاكل في اللجوء إلى القوة العسكرية دون إذن مجلس الأمن. وهذه لم تسهم في التمسك بسلطة المجلس كما لم تحسن الوضع الإنساني.

من الممكن أن نأمل أن يكون اجتماع اليوم بداية فصل جديد لأبناء كوسوفو وغيرهم في المنطقة الذين لا حصر لهم والذين شردتهم أهوال هذا الصراع الدموي.

ومن الممكن أن نأمل أن يبني مجلس الأمن على ما تحقق اليوم ليتوصل إلى مزيج جديد من الواقعية والمثالية، مزيج يتحول إلى حكمة أكبر وإلى فعالية حقيقية. ومن الممكن أن نأمل، والأمين العام، السيد كوفي عنان، بألا يكون على البلدان مستقبلا أن تختار بين عدم التصرف والإبادة الجماعية، بين التدخل وانقسام المجلس.

إن مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة كلها أمامهما فرصة تاريخية لإظهار قدرتهما الفريدة على العمل المشترك المشروع بتعزيز المصالحة والاستقرار، ولتعزيز السلم على أساس القانون الدولي. وليس هناك شك في أن الطريق الذي أمامنا سيكون محفوفا بالتحديات الكبرى إذ يوضع برنامج طموح لوجود مدني وأمني في كوسوفو وتنشأ إدارة مؤقتة لكوسوفو. ولكننا واثقون بأن هذا هو الطريق الصحيح الذي لا بد أن يشرع المجتمع الدولي في السير فيه. وبينما يستأنف مجلس الأمن دوره المشروع في معالجة هذه الأزمة، هناك مجال للأمل في أن يبرز تدريجيا اتجاه جديد لإيجاد حلول متعددة الأطراف لمشاكل خطيرة أخرى تؤثر على الأمن العالمي.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بالاقتباس عن الكاتب الألباني المرموق اسماعيل قدر، الذي تقول "أغاني جنائزية من أجل كوسوفو" له ما يلي:

(تكلم بالاسبانية)

"بانعدام الأمل، يمر الوقت ببطء أكثر مما يمر عندما يكون مشبعا بالأمل".

(تكلم بالانكليزية)

إن التجارب الدامية التي حدثت في السنوات العشر الماضية لن تنسى بسهولة. ولكن إذا ما كان لنا أن نتصور عهدا يسوده الأمل، فإن على أعضاء مجلس الأمن، باعتبارهم مشاركين في الجهاز الوحيد المعترف به عالميا في مجال السلم والأمن، أن يكفلوا لكوسوفو بداية جديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن المجلس أن أؤكد للسفير فونسيكا، الذي أعرب له عن الترحيب الحار باعتباره ممثلا دائما للبرازيل لدى الأمم المتحدة، تعاوننا معه في عمل المجلس.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): استغرقت حكومة السيد ملوسوفتش وقتا طويلا لكي تتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن كوسوفو. إن السيد ملوسوفتش لم يبد أبدا أي اهتمام حقيقي، ابتداء من عام ١٩٨٩ وحتى الآن، بوضع كوسوفو يتفق والحد الأدنى من المعايير الدولية. إنه لم يبد اهتماما حقيقيا بالمفاوضات في فرنسا خلال الشتاء الماضي. فقد كان يعد شيئا آخر لكوسوفو. وشهد العالم الآثار المدمرة. ويا لها من مأساة بالنسبة للشعب الصربي أن يكون على حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي أن يتصرفوا باستخدام القوة، بعد أن حاولوا اتباع كل السبل الأخرى. لقد قال القائم بالأعمال اليوغوسلافي في هذا الاجتماع إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تهدد أحدا. ومن الواضح أن ١,٨ من ملايين الألبان الكوسوفيين يقعون ضمن فئة "أحدا" بالنسبة للسلطات اليوغوسلافية. وقد أوقفنا الآن آلة التطهير العرقي التابعة للسيد ملوسوفتش في طريقها.

إن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبرلمان الصربي قبلت الآن المبادئ والمطالب الموضوعة في بيان مجموعة الثمانية المؤرخ ٦ أيار/مايو وفي ورقة تشرينوميردن - اهتيساري. فيا لها من خسارة تلك التي خسرها شعب يوغوسلافيا بعدم قبول السيد ملوسوفتش لها في رامبوييه منذ ثلاثة أشهر. وقد حاول هو، بدلا من ذلك السير في الطريق البغيض المتمثل في القتل، والاغتصاب المنتظم، وتدمير البيوت، والتشريد: لقد حاول تدمير أرواح وديار شعب بأسره. وفي ذلك تحققت له الهزيمة.

لكن هذا ليس نصرا - لا بالنسبة للأسر التي فقدت أرواح أفرادا منها أعزاء، ولا بالنسبة للذين تمزقت أرواحهم، وليس بالنسبة للذين دمرت ديارهم. إن عملنا الآن هو مساعدتهم على العودة بسلام، وعلى العودة بأرواحهم إلى طبيعتها؛ وإلى المساعدة على تأمين مستقبلهم في البلقان دون مزيد من الخوف من الاضطهاد.

إن هذا القرار الذي يستند إلى الفصل السابع من الميثاق ومرفقاته تضع بوضوح المطالب الرئيسية للمجتمع الدولي، التي يجب أن تفي بها بلغراد. والتفسيرات والشروط التي حاول وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن يقترحها رفضت. والقرار يقضي أيضا بوزع وجود مدني دولي، بقيادة الأمم المتحدة، وبمواصلة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبوجود أمني دولي فعال لإعادة تهيئة مناخ آمن في كوسوفو. وهذه القوة يجب أن تحظى بثقة لاجئي كوسوفو الألبانيين إذا عادوا إلى ديارهم. ولهذا أوضحت منظمة حلف شمال الأطلسي أنه سيكون من الأساسي أن تكون هناك سلسلة قيادة موحدة للناتو تحت التوجيه السياسي لمجلس شمال الأطلسي بالتشاور مع المشاركين بقوات من خارج أعضاء الناتو. وهذه القوة، التي يمثل الناتو لُبها، ستكون تحت قيادة جنرال بريطاني. وستقدم المملكة المتحدة الإسهام الرئيسي بما لا يقل عن ١٣ ٠٠٠ جندي.

إن هذا القرار ينطبق أيضا بالكامل على الألبان من أبناء كوسوفو ويتطلب منهم أن يقوموا بدورهم الكامل في استعادة الحياة الطبيعية إلى كوسوفو وفي إنشاء مؤسسات ديمقراطية للحكم الذاتي. يجب على الشعب الألباني في كوسوفو وعلى قيادته أن يرتقيا إلى مستوى تحديات السلام بقبول التزامات القرار. وعلى الأخص نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو والمجموعات المسلحة الأخرى.

وحتى نبلغ هذا المدى، ونؤمِّن قبول بلغراد لمطالبنا جميعا، تطلَّب الأمر بذل جهد دبلوماسي كبير. وحكومة بلدي تعرب عن التقدير والامتنان للسيد تشيرنوميردن، والرئيس اهتيساري، والسيد تالبوت لإسهامهم الكبير. وإن الإسهام الإيجابي للحكومة الروسية، عن طريق ممثلها الخاص وفي إعداد هذا القرار بواسطة وزراء مجموعة الثمانية كان أمرا حيويا.

والتحدي المشترك الذي نواجهه الآن هو أن نستخدم هذا الزخم نحو السلام الذي ولدته هذه التسوية لنقل المنطقة برمتها بشكل حازم بعيدا عن التوترات والصراعات العرقية السائدة في الماضي وصوب سلام وازدهار دائمين. وهذا سيقتضي جهودا دولية مطردة. ونحن نرحب بتركيز القرار على اتباع نهج شامل نحو التنمية الاقتصادية للمنطقة واستقرارها.

ونحن نتخذ اليوم الخطوة الأولى نحو السلام الدائم في كوسوفو. ولا يزال يتعين علينا القيام بقدر كبير من العمل. ولكن هذا القرار والتصميم الذي يعكسه يمثل إسهاما حيويا في العملية. فهو يضع الأمم المتحدة وأميننا العام في صدارة العمل الدولي لإعطاء البلقان مستقبلا

مستقرا في أوروبا حديثة. وهو قرار ينال دعم المملكة المتحدة المطلق.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إن القرار الذي اعتمده مجلس الأمن لتوه له أهمية فريدة لعدة أسباب. أولا، إنه يمثل نهاية مأساة إنسانية كان الضحايا الرئيسيون فيها الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين تعرضت حقوقهم الإنسانية لانتهاكات مستمرة ومنتظمة.

وثانيا، هو يرسي أساس حل سياسي نهائي لأزمة كوسوفو يحترم سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويجب الاعتراف على نحو لا لبس فيه بحقوق الأقليات وكل سكان كوسوفو دونما استثناء، في أن يعيشوا في مناخ للسلم والتسامح.

وثالثا، يؤكد هذا القرار على الدور المركزي الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة وخاصة دور مجلس الأمن والأمين العام عندما تنشأ حاجة إلى توحيد الجهود لصون السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، يمثل القرار تفسيرا للميثاق يعكس الاعتراف في هذا العصر بأهمية حقوق الإنسان في جميع أنحاء المجتمع الدولي.

ولا نود أن ندع هذه الفرصة تفوت دون أن نبرز الإسهامات القيمة التي قدمها الأمين العام - من تحذيرات وجهود ومبادرات - خلال هذه العملية المطولة التي كانت تسبق بفترة طويلة بداية العمل العسكري.

إننا ندرك المهمة التي تنتظرنا ليتسنى للآلاف من اللاجئين والمشردين أن يعودوا إلى ديارهم في ظروف يسود فيها السلم والأمن. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذه الغاية. ونحن نحث على أن يعقد مبكرا مؤتمر المانحين المشار إليه في الفقرة ١٣ من القرار.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من الضروري أن نعرب عن امتناننا العميق للذين أجروا المفاوضات مع الأطرف دونما كلل للتوصل إلى هذا السلم وإلى البدء بإعادة البناء. والأدوار التي اضطلع بها الرئيس الفنلندي مارتي أهتيساري، والممثل الخاص للاتحاد الروسي، فيكتور تشيرنوميردين، والأمين العام للأمم المتحدة، يجب أن تحظى جميعها بالتقدير. فكل منهم قد استند على مفهوم ومضمون مناقشات وقرارات مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس و ١٤ أيار/مايو، بالإضافة إلى الاقتناع بأنه عندما تستنفد الجهود الدبلوماسية، لا يمكن، في سياق نص وروح الميثاق، التغاضي عن المآسي الإنسانية بذلك الحجم الذي شهدناه، في نهاية هذا القرن.

وختاما، وفي مثل هذا الوقت الذي يبدو فيه السلم واحترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية قد حظيت بالقبول، ينبغي ألا ننسى أن في مناطق أخرى - وخاصة في أفريقيا يوجد الآلاف من البشر الذين يودون أيضا أن يعيشوا حياة كريمة في سلام ووئام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم إليهم سخاءه أيضا وألا يخذلهم.

ويحدونا الأمل في أن تكون هذه هي آخر مأساة كبرى في هذا القرن. وعليه، فإن هذا القرار كما ذكرنا في البداية، يتسم بأهمية تاريخية بعيدة الأثر.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): ها هو مجلس الأمن أمام منعطف تاريخي بإقراره اليوم مشروع القرار الخاص بالوضع في كوسوفو، والمجلس بهذا الإجراء يضفي بذلك طابع الشرعية الدولية اللازمة لمعالجة هذا الوضع المعقد وفي نفس الوقت المأساوي.

لقد تابع أعضاء المجلس ببالغ الانشغال مسلسل الحوادث التي بدأت في الإقليم بداية بالتهجير المتصف بالعنف لألبان كوسوفو بواسطة القوات الصربية. هذا التهجير المنظم صاحبه قتل وحرق وتدمير واغتصاب يذكرنا بما حدث منذ عهد قريب في البوسنة والهرسك، والذي ربما أكسب القوات الصربية سلبيا نوعا من الخبرة في مختلف أنواع العنف، إذ أنه ازداد حدة في كوسوفو خصوصا أن بعض الأشخاص المطلوبين للعدالة ما زالوا طليقين وربما كانت هذه الحقيقة شجعتهم على التمادي في العنف المفرط.

إن مشروع القرار الذي أقر اليوم ينظم انسحاب القوات الصربية من إقليم كوسوفو تحت إشراف حضور دولي عسكري ومدني، لكن يجب ألا يغيب عن البال أن المجهود الدولي الضخم الذي ولَّد هذا القرار ينصب في النهاية في ضمان عودة اللاجئين والمشردين الألبان الى ديارهم، الذين بلغوا أكثر من ثلاثة أرباع سكان الإقليم، وهذا شيء مروع. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، وبشدة، هو الى أين ولأي شيء وكيف يعود اللاجئون

والمشردون، لقد هدمت منازلهم وأحرقت مزارعهم وانتزعت هوياتهم. هل سيعودون كلاجئين في أرضهم، في خيام تنصب ولو بصورة مؤقتة بحيث يصبحون لاجئين ومشردين على نحو سواء، في أرضهم وخارجها؟ أنها حقا لمأساة خلقتها بوعي أو بدون وعي سلطات بلغراد، وستجر ذيولها لوقت طويل، ومما يثبط العزائم في هذا الصدد علمنا بأن بعض اللاجئين والمشردين في البوسنة لم يعودوا حتى يومنا هذا الى منازلهم وأراضيهم.

لذا يجب تضافر الجهود الدولية بصورة سريعة لتأمين عودة لاجئي ومشردي كوسوفو إلى ديارهم، وإعطاء الأولوية لذلك قبل البت في تسوية سياسية لإقليم كوسوفو.

لقد شارك وفد البحرين بصورة أساسية في تبني مجلس الأمن لقراره ١٢٣٩ (١٩٩٩) الخاص بالنواحي الإنسانية للوضع في كوسوفو. وهو من هذا المنطلق يوصي بإعطاء الأولوية لمصير اللاجئين والمشردين الذين هم في الواقع السكان الشرعيون لإقليم كوسوفو، ويأتي تصويته لصالح مشروع القرار اليوم تأكيدا لذلك، إذ لا يمكن التفكير في تسوية للوضع في الإقليم وسكانه مشردون خارجه.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): لعلكم تذكرون أنه قبل ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، فإن مجلس الأمن وفريق الاتصال - الذي يشمل وزراء خارجية ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - والمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعيَّن عليها السعي دون كلل إلى إيجاد حل سياسي دائم لأزمة كوسوفو.

واعتمد مجلس الأمن من جانبه القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وجميع هذه القرارات دعت إلى وقف الأعمال القتالية في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإلى بدء حوار بنَّاء بغية التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في كوسوفو.

ومع ذلك، لم تنجح لا التدابير السلمية التي نادينا بها ولا الإدانات التي أعرب عنها المجتمع الدولي مرارا في إنهاء العنف في كوسوفو. فقد دمرت القرى، مما أدى إلى آلاف الإصابات وتشريد مئات الآلاف من الناس. والمواجهات التي وقعت في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٨ في منطقة دبرينتشا، في وسط كوسوفو، تعطي صورة حية على هذه الحالة المأساوية. فهل كان ينبغي أن تترك تلك المأساة لتستمر؟ الرد طبعا بالنفي.

ومن ثم من المفهوم أنه تعيَّن على دول المنطقة اللجوء إلى السبل التي رأت أنها الأفضل لمعالجة هذه الحالة. إن القرار الذي اتخذناه للتو لا يتيح فقط فرصا جديدة لإيجاد حل لصراع كوسوفو ولإحلال السلام في منطقة البلقان، فهو أيضا يدعم الدور الرئيسي للأمم المتحدة، لا سيما دور مجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين.

وبالفعل، فإن الفقرة الأولى من الديباجة تشير إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتوضح الفقرات ٦ و ١٠ و ٢٠ بجلاء حدود المهمة التي كلف بها أمين عام الأمم المتحدة لتنفيذ هذا القرار. وبالمثل، يؤكد القرار مجددا مبادئ الحوار والتفاوض والسلام، التي توليها غابون مكانة خاصة.

ولجميع هذه الأسباب، اشتركنا في تقديم القرار وصوتنا مؤيدين له.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغامبيا.

طوال الأزمة في كوسوفو سعى مجلس الأمن إلى عكس شواغل المجتمع الدولي بشكل واضح. وكلما ازداد عدد القرارات والبيانات التي أصدرها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، كلما قامت بلغراد بصفاقة بتصعيد قمعها وعنفها ضد السكان المدنيين في كوسوفو. إن هذا العنف وهذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان قد صدمت ضمير الإنسانية جمعاء. وما أعقب ذلك من تدفقات بأعداد هائلة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة والقصص التي رووها عن الفظائع التي تعرضوا لها هم وأسرهم لا يمكن لأحد أن يتجاهلها. ولم يعد بوسع المجتمع الدولي أن يقف وقفة المتفرج الذي لا حيلة له إزاء استمرار سياسة التطهير العرقي في كوسوفو. ومن المؤسف أننا اضطررنا لاستخدام القوة للوصول إلى الموقف الذي نحن فيه اليوم. ونحن بالتالي نرحب تماما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ بضع ساعات من أجل إيجاد تسوية سلمية لأزمة كوسوفو. إن وفد غامبيا كان يرى دائما أن محنة اللاجئين والمشردين داخليا ستستمر ما لم تتم معالجة المشاكل السياسية الكامنة وراءها.

إن العالم كله لديه ما يدعوه إلى الاحتفال اليوم. إلا أننا نحذر من الإفراط في البهجة، حيث أن الطريق لا يزال طويلا. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة - ولا سيما مجلس الأمن - فهذا يوم سعيد، بالنظر إلى أن مسألة كوسوفو كانت تمثل مصدرا للانقسام في المجلس لفترة طويلة. وأخيرا، تسنى لمجلس الأمن مرة أخرى أن يتحد إزاء هذه المسألة، وفوق كل شيء، أن يستأنف تحمُّل

مسؤوليته الأساسية عن الحفاظ عن السلم والأمن الدوليين. وقد عادت إلى المجلس سلطته وأقر بها.

كذلك أشير بوضوح كامل إلى دور الأمين العام البالغ الأهمية. وقد آن الأوان لنرد لقيصر ما لقيصر. والقرار الذي اعتمدناه للتو يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لوفدي لسببين. أولا، للقرار نص شامل ومتوازن جيدا - أي بعبارة أخرى فإنه يمثل مخططا أساسيا للتوصل إلى حل سلمي لأزمة كوسوفو. وثانيا، يقر القرار بسلطة مجلس الأمن ويعيدها ويضعها على أساس صلب للتصدي لحالات أزمات رئيسية أخرى لا تزال معلـّقة. وهذا هو أفضل شيء في القرار، ولهذا السبب صوتنا مؤيدين له.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

بهذا يكون المجلس قد اختتم عملية تصويته.

أعطي الكلمة لأمين عام الأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ليدلي ببيان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): بهذا القرار، رسم مجلس الأمن السبيل إلى بلوغ مستقبل أفضل لسكان كوسوفو: مستقبل يمكن فيه لجميع اللاجئين والمشردين داخليا أن يعودوا بسلام إلى بيوتهم؛ مستقبل يكفل فيه الاحترام الكامل للحقوق المدنية والسياسية وحقوق الإنسان للجميع.

واليوم، نحن نرى على الأقل بداية النهاية لصفحة قاتمة وقاحلة من تاريخ منطقة البلقان. إننا اليوم نشرع في السير على درب السلام. وسيكون هذا الدرب محفوفا بالصعاب والمخاطر وسيقتضي منا شجاعة وعزما لا يقلان عن الأحداث التي بلغت بنا هذه المرحلة. ولا يجب أن يشك أحد مطلقا في ضخامة التحدي الذي نواجهه: فبعد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الطرد والدمار التي حدثت في السنة الماضية، فإن مهمة استعادة أقل قدر من الحياة الطبيعية إلى كوسوفو مهمة هائلة.

إن إعادة بناء المنازل والهياكل الأساسية، وتجديد المؤسسات، وإعادة تنشيط المجتمع المدني، أمور تتطلب تضحية وتفاني ومثابرة من جانب جميع الذين يتحملون المسؤولية عن مستقبل كوسوفو. فنحن نسابق الوقت إذ أن فصل الشتاء يقترب بسرعة.

والأمم المتحدة عاقدة العزم على الاضطلاع بالدور الطليعي في تنفيذ الشق المدني من خطة إحلال السلام بفعالية وكفاءة. ومن أجل ذلك، نحن بحاجة إلى تعاون جميع الأطراف، وبحاجة إلى الوسائل لتنفيذ المهمة.

إن الالتزام بإحلال السلام ليس كافيا. المهم هو وجود إرادة لإحلاله - بجميع جوانبه. وهذا يتضمن القيام بأعمال ليست الأمم المتحدة مسؤولة عنها، ولكنها حيوية إذا أردنا استعادة السلام والاستقرار. ويدور في ذهني، على سبيل المثال، ضرورة الانسحاب الكامل لقوات الصرب العسكرية وشبه العسكرية وقوات الشرطة، وتجريد جيش تحرير كوسوفو من سلاحه. وإنني أتطلع إلى المسؤولين عن الجوانب الأمنية في القرار أن يتصرفوا بسرعة.

وإنني أعتزم أن أعرض قريبا جدا على المجلس اقتراحات معينة عن كيفية جعل العملية المدنية التي يأذن بها هذا القرار متكاملة وفعالة حقا.

ويكمن أمامنا أيضا العمل الصعب والمعقد للغاية المتمثل في بناء سلام دائم، وفي التوفيق بين المواقف المتباعدة جدا. وبعملنا هذا نحتاج إلى التصدي لجذور هذه الأزمة.

لقد قلت قبل دقائق قليلة إن هذا كان بداية نهاية فصل قاتم وبشع. فلنفرح اليوم بكون المجلس اتخذ قرارا مشهودا يوفر أساسا قانونيا قويا للمهمة الماثلة أمامنا. ولكن لنبتعد عن التباهي بالانتصار حيث أن تلك المهة مرهقة. ولنعمل معا في الواقع على إنجاز المهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

ثمة عدد من المتكلمين ما زالت اسماؤهم مدرجة في قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.